متن

ميزان المنطق

لمؤلف مجهول

اعتنى به

حمد العرفج   خالد الحسيني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد.

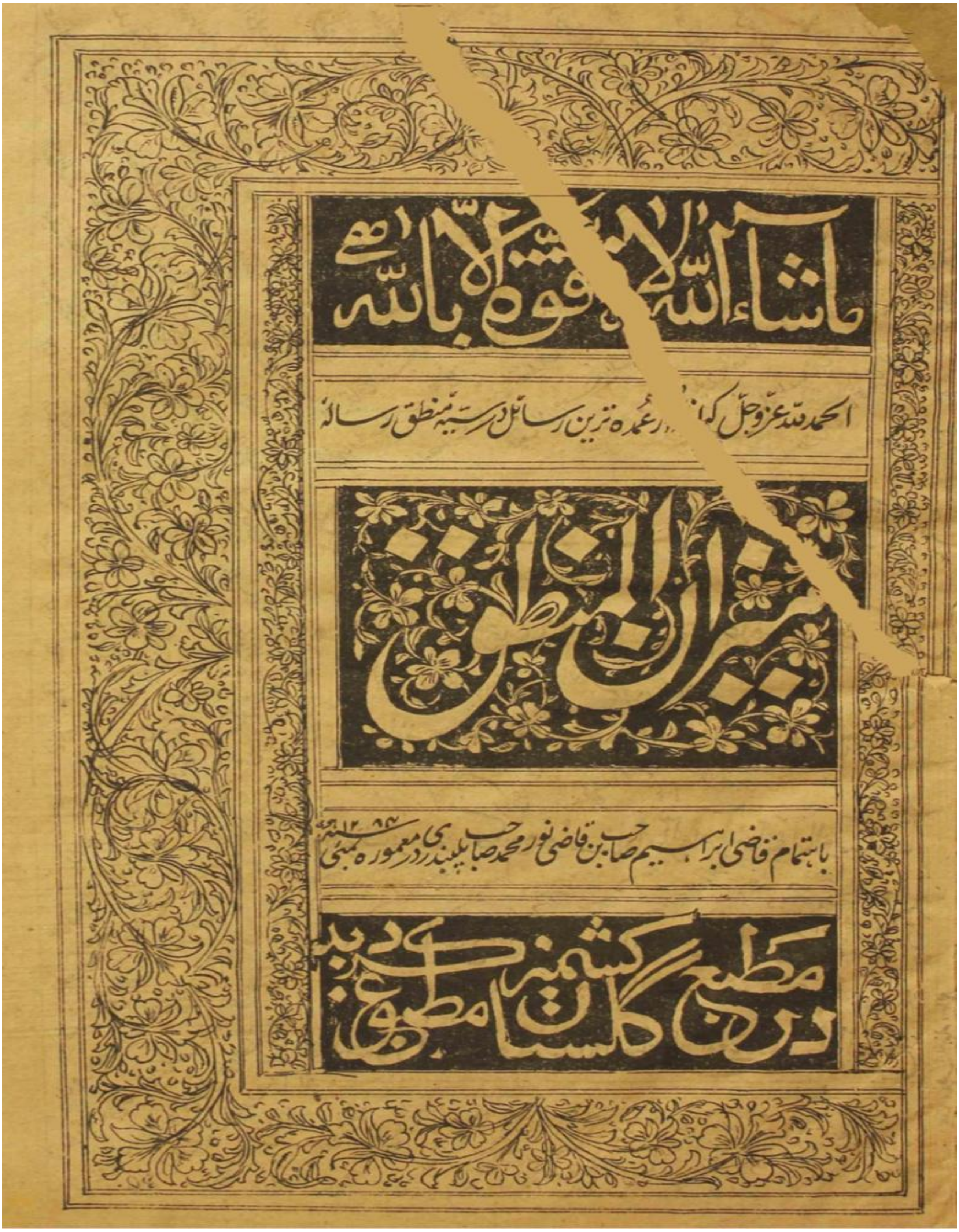
فهذا جهد يسير في إخراج متن ميزان المنطق، لمؤلف مجهول، وقد ذكر شيخنا عبدالحميد التركماني أنه نسب للكاتبي ونسب للسيد الشريف، وعلى جهالة مؤلفه إلا أن العلماء اعتمدوه وشرحوه، فمنهم العلامة فضل إمام الخير آبادي ومنهم العلامة عبدالله الطلنبي، وعلى هذا الأخير حواشٍ متعددة كحاشية ملا صادق الحلواني وحاشية العلامة عبدالحي اللكنهوي وغيرهما، ومن يتأمل عبارات هذا المتن يجزم بأنه مأخوذ من الشمسية، لمتابعته في عباراته حتى التي أخذت على الكاتبي، ولكنه حذف بعض المباحث مثل المختلطات وتناقض الموجهات وعكوسها، والمواد سوى البرهان، وأجزاء العلوم.

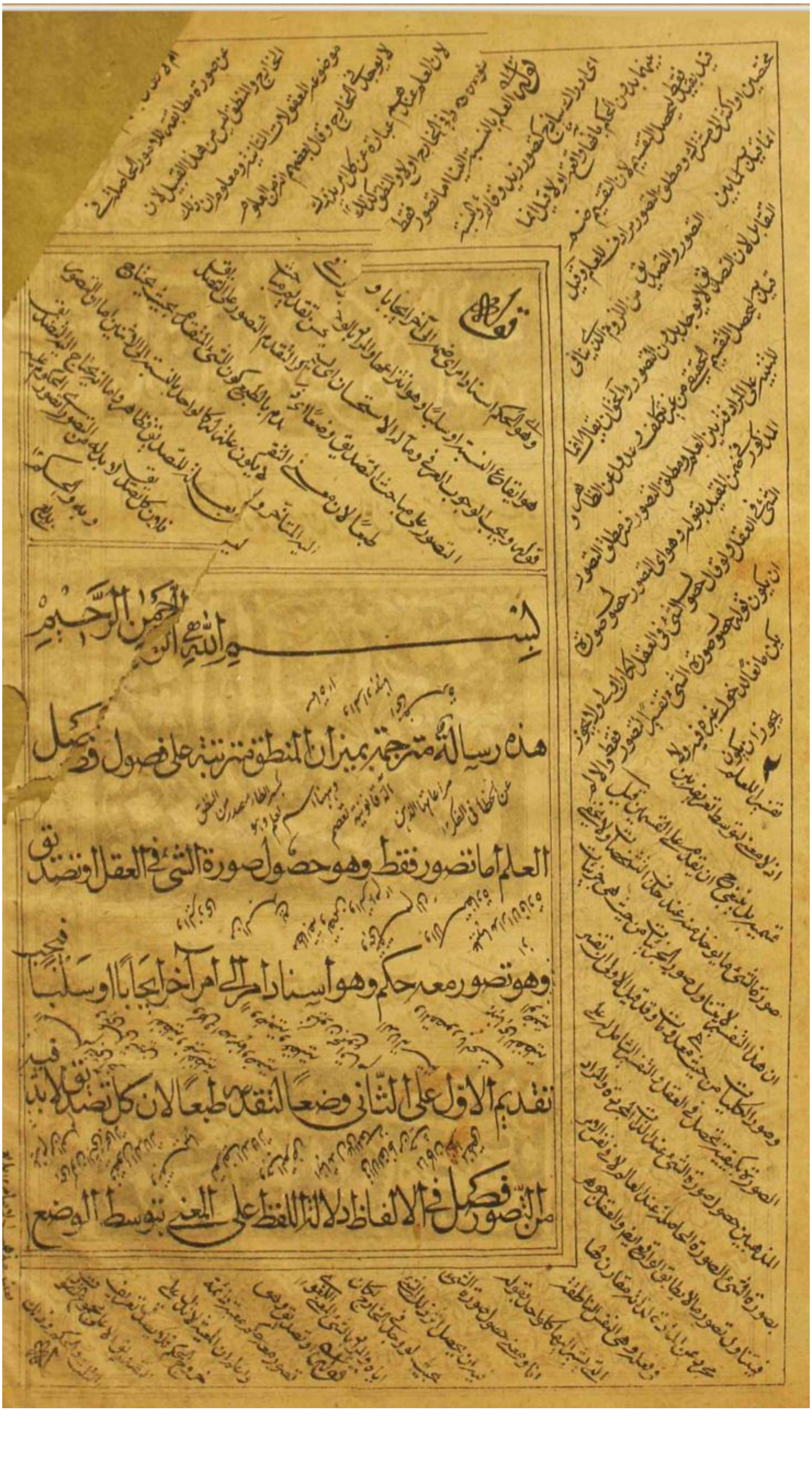
وحرصا على نشر الخير عملنا على إخراج المتن، واعتمدنا في ذلك على نسختين مطبوعتين:

الأولى: نسخة المتن وحده، وقد اتخذناها أصلًا، وقد طبعت عام ١٢٨٤هـ في مطبعة كلسان كشمنه، وهي نسخة تامة واضحة الخط عليها تعليقات من شرح الطلنبي.

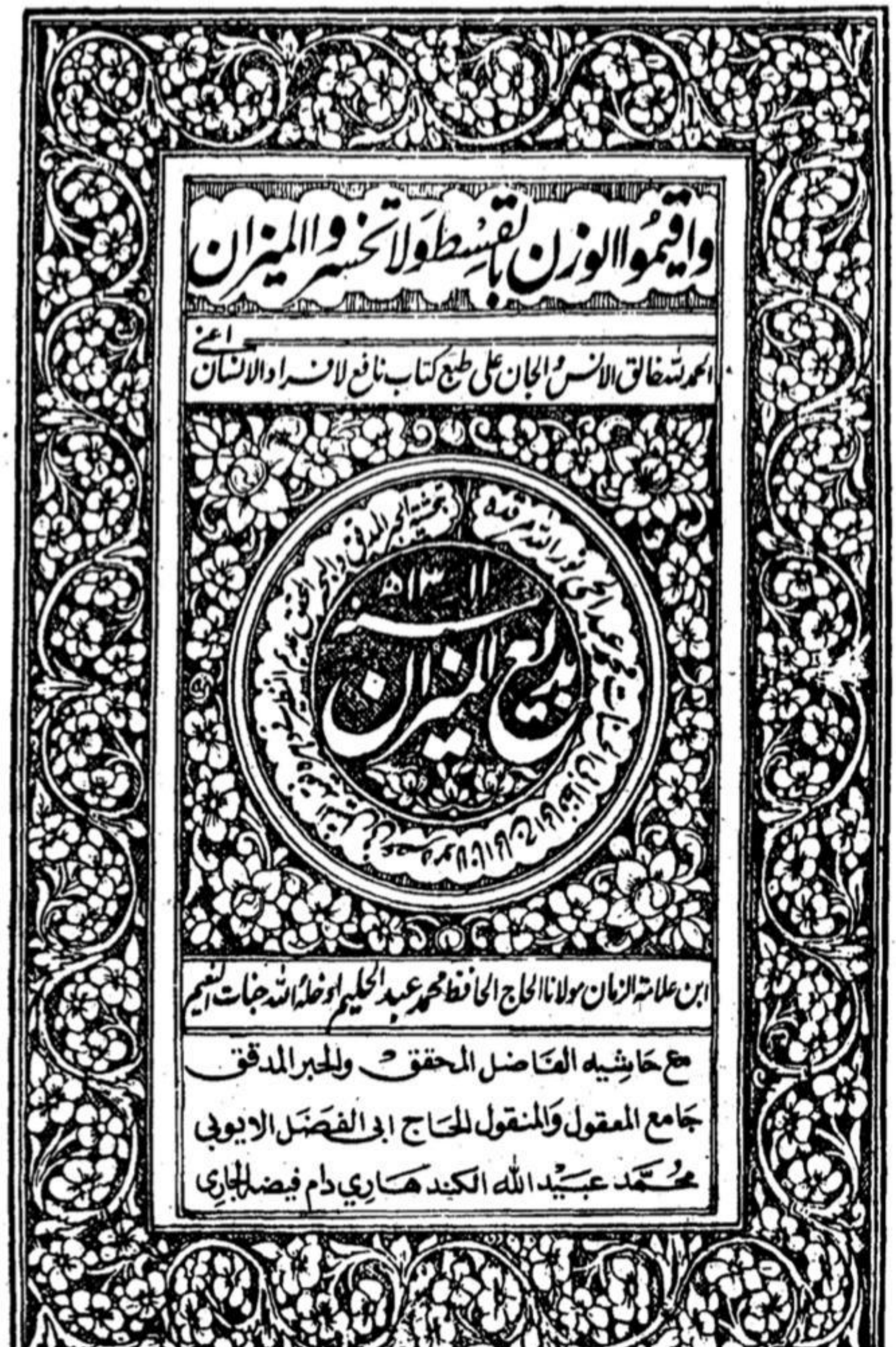
الثانية: نسخة شرح الطلنبي المسمى بديع الميزان المطبوعة في المكتبة الرشيدية ومعها حواشي اللكنهوي والقندهاريين الكاكري وعبيد، وقد لاحظنا ما زادته فأدرجناه، ولم ننبه على ما سقط منها أو ما اختلفت فيه العبارة بلا فارق مؤثر، ولا على تقديم بعض الكلام على بعضه مما لا تأثير للكلام فيه.

صور من مطبوعة المتن




بسم الله الرحمن الرحيم
هذه رسالة مترجمة بميزان المنطق مترتبة على فصول وفصل
العلم اما تصور فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل وتصديق
وهو تصور معه حكم وهو اسناد امر الى امر آخر ايجابا او سلبا فيجب
تقديم الاول على الثاني وضعا لتقدمه طبعا لان كل تصديق لا بد فيه
من التصور فصل في الالفاظ دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع

صور من مطبوعة الشرح



واقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان

الحمد لله خالق الانس والجان على طبع كتاب نافع لافراد الانسان اعني

بديع الميزان

١٣١١ھ

ابن علامة الزمان مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم اوصله الله جنات النعيم

مع حاشيه الفاضل المحقق والحبر المدقق

جامع المعقول والمنقول للحاج ابي الفضل الايوبي

محمد عبيد الله الكيندهاري دام فيضه الجاري

مكتبه رشيديه

سركى روڈ ـــ كوئٹه

اقول لم يفهم الشيخ مراد المحشي لان مراده من البسيط هو الامر الواحد وان كان مركبا من الاجزاء فزيد مثلا بسيط بهذا المعنى وان كان مركبا ذهنا وخارجا وليس المراد البسيط الحكمي بمعنى ما لاجزء له وكيف يظن بهذا المحشي

اقول النور الحقيقي اللغوي هو الكيفية الحسية فاذن كيف يتصف بها النفوس بل المراد منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نور قلوبنا بمعرفة المعقولات وزين عقولنا بافاضة ادراك الكليات والجزئيات وميز نوعنا عن سائر الانواع بالذاتيات والعرضيات وافاض علينا معرفة كيفية التركيبات والترتيبات ووفقنا لاكتساب العلوم من التصورات والتصديقات وخلصنا من ظلمات الشكوك والشبهات والصلوة على نبينا محمد المخصوص باكمل التحيات والمبعوث بالحجج والبينات وعلى آله واصحابه الذين فازوا الفيضان التدقيقات والتحقيقات اما بعد فيقول العبد الضعيف الراجي الى رحمة الله الغني القوي عبد الله بن الهداد العثماني الطلنبي اعلى الله درجته في الجنان وافاض عليه سجال العفو والغفران انه قد اتفقت الآراء على ان حكمة

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه رسالة مترجمة بميزان المنطق مترتبة على فصول:

فصل: العلم إما تصور فقط -وهو حصول صورة الشيء في العقل- أو تصديق، وهو تصور معه حكم، وهو إسناد أمر إلى أمر آخر إيجابا أو سلبا، فيجب[(١)] تقديم الأول على الثاني وضعا؛ لتقدمه طبعا؛ لأن كل تصديق لا بد فيه من التصور.

فصل في الألفاظ: دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، وبتوسط الوضع لما دخل ذلك المعنى فيه تضمن كدلالة الإنسان على الحيوان أو على الناطق، وبتوسط الوضع لما خرج ذلك المعنى عنه التزام كدلالة الإنسان على قابل العلم[وصنعة الكتابة][(٢)].

فصل: والدال بالمطابقة إن قصد بجزئه دلالة على جزء معناه فهو مركب كرامي السهم، وإلا فهو مفرد، فإن لم يصلح لأن يخبر به فهو أداة كـ(لا)، وإن صلح له فإن دل بهيئته التصريفية على زمان معين من الأزمنة الثلاثة فهو كلمة، أي: فعل، وإن لم يدل [على زمان معين][(٣)] فهو اسم، وحينئذ إما أن يكون معناه واحدا أو كثيرا، فإن كان واحدا فإن تعين ذلك المعنى ولم يكن ضميرا أو اسم إشارة أو معهودا كأنت وهذا والرجل يسمى علما، وإن لم يتعين فمتواطئا إن كان حصوله في كل الأفراد على السواء كالإنسان والفرس، ومشككا إن كان حصوله في البعض أولى وأقدم من الآخر كالوجود بالنسبة إلى الواجب والممكن، وإن كان كثيرا فإن

---

(١) في المتن الذي مع شرح الطلنبي: (ويجب).

(٢) ساقط من الأصل، وهو ثابت في المتن الذي مع شرح الطلنبي، وإثباته مع قابل العلم مشهور في التمثيل لدلالة الالتزام.

(٣) ساقط من الأصل، وهو ثابت في المتن الذي مع شرح الطلنبي.

كان وضعه لتلك المعاني على السوية فهو مشترك كعين، وإن لم يكن كذلك بل وضع لأحدهما فنقل إلى الثاني فحينئذ إن ترك موضوعه الأول يسمى منقولا عرفيا إن كان ناقله عرفا عاما كدابة، وشرعيا إن كان ناقله شرعا كصلاة، واصطلاحيا إن كان ناقله عرفا خاصا كاصطلاح النحوي، وإن لم يترك يسمى بالنسبة إلى الأول حقيقة، وإلى الثاني مجازا، كالأسد بالنسبة إلى الحيوان الصائل والرجل الشجاع.

وكل لفظ فهو بالنسبة إلى لفظ آخر مرادف له إن توافقا في المعنى كالمطر والغيث والأسد والليث، ومباين له إن لم يتوافقا فيه كالحجر والشجر.

وإما[١] مركب، فهو[٢] إما تام وهو الذي يصح السكوت عليه، وإما غيره، فالأول إن احتمل الصدق والكذب فهو خبر، وإلا فإن دل على طلب الفعل دلالة صيغية فهو مع الاستعلاء أمر كقولنا انصر ومع الخضوع دعاء وسؤال ومع التساوي التماس، وإن لم يدل على طلب الفعل دلالة صيغية فهو تنبيه، ويندرج فيه التمني والنداء وغيرهما، وأما الثاني فهو إما مركب تقييدي كالرجل الفطن، وإما غير تقييدي كالمركب من اسم وأداة.

فصل في المعاني المفردة:

كل مفهوم فهو إما جزئي إن منع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه كزيد، أو كلي إن لم يمنع.

فالكلي الذي هو تمام ماهية جزئياته نوع، وهو صادق على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو، والداخل غير المساوي في تلك الماهية جنس، وهو

---

(١) في المتن الذي مع شرح الطلنبي: أو.

(٢) في المتن الذي مع شرح الطلنبي: وهو.

صــادق على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو، قريب إن كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه هو الجوابَ عنها وعن كل ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس، وبعيد إن كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غيرَ الجواب عنها وعن بعض آخر(١) كالجسم النامي.

والداخل المساوي لها فصل، وهو كلي صادق على الشيء في جواب أي شيء هو في حقيقته، فهو قريب إن ميز النوع عن مشاركه في جنس قريب، وبعيد إن ميزه عنه في جنس بعيد.

والخارج عن الشيء إن امتنع انفكاكه عنه فهو لازم، وإلا فهو عرض مفارق، واللازم قد يكون لازما للوجود كالسواد للحبشي، أو لازما للماهية كالزوجية للاثنين.

فهو(٢) إما بين، وهو الذي لا يقترن بقولنا لأنه كالفردية للواحد، وإما غير بين، وهو الذي يقترن به كالحدوث للعالم، والعرض المفارق إما سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل، وإما بطيئه كالعشق.

وكل واحد من اللازم والمفارق فهو إن اختص بأفراد حقيقة واحدة فهو الخاصة(٣)، وترسم بأنها كلية صادقة على أفراد حقيقة واحدة [فقط](٤) صدقا عرضيا كالضحك بالقوة أو بالفعل، وإلا فهو عرض عام، ويرسم بأنه كلي صادق على أفراد حقيقة واحدة وغيرها صدقا عرضيا كالماشي بهما.

---

(١) في الأصل: البعض آخر، والمثبت من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

(٢) في المتن الذي مع الطلنبي: وهو.

(٣) في المتن الذي مع شرح الطلنبي: (خاصة) فتوافق بقية الكليات في التنكير.

(٤) ساقطة من الأصل، وثابتة في المتن الذي مع شرح الطلنبي.

فصل: الكليان متساويان إن صدق كل [واحد][(١)] منهما على كل ما يصدق عليه الآخر كالإنسان والناطق، وبينهما عموم وخصوص مطلقا إن صدق أحدهما على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس كلي كالحيوان والإنسان، وبينهما عموم وخصوص من وجه إن صدق كل واحد منهما على بعض ما صدق عليه الآخر فقط كالحيوان والأبيض، وبينهما تباين إن لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر كالحيوان والشجر.

فصل: الجزئي كما يصدق على المعنى المذكور، ويسمى جزئيا حقيقيا، فكذا يصدق على كل أخص تحت أعم، ويسمى جزئيا إضافيا.

فصل: النوع كما يصدق على ما ذكرناه، ويسمى نوعا حقيقيا، فكذا يصدق على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها جنس في جواب ما هو قولا أوليا، ويسمى نوعا إضافيا.

ومراتبه أربع: لأنه إما أعم الأنواع، وهو العالي كالجسم، أو أخصها، وهو السافل كالإنسان، ويسمى نوع الأنواع، أو أعم من السافل وأخص من العالي كالحيوان وغيره، ويسمى متوسطا، أو مباين للكل، وهو المفرد كالعقل إن قلنا إن الجوهر جنس له.

ومراتب الجنس أيضا أربع: ولكن العالي كالجوهر في مراتب الأجناس يسمى جنس الأجناس، والسافل[(٢)] كالحيوان، والمتوسط بينهما كالجسم النامي والجسم المطلق، والجنس المفرد كالعقل إن قلنا إن الجوهر ليس بجنس له.

---

(١) ساقطة من الأصل، وثابتة في المتن الذي مع شرح الطلبني.

(٢) في المتن الذي مع شرح الطلبني: لا السافل.

فصــل في التعريفات: المعرف للشـي هو[١] الذي يسـتلزم تصـوره تصـور ذلك الشيء، ويسمى حدا تاما إن كان بجنس وفصل قريبين، وحدا ناقصا إن كان بفصل قريب وحده، أو به وبجنس بعيد، ورسما تاما إن كان بجنس قريب وخاصـة، ورسما ناقصا إن كان بها فقط، أو بها وبجنس بعيد.

ويجب الاحتراز[٢] عن تعريف الشـيء بما يسـاويه في المعرفة والجهالة، وعن استعمال ألفاظ غريبة غير ظاهرة الدلالة بالقياس إلى السائل.

فصل في تعريف القضايا وأقسامها[٣] وما يتعلق بها: القضية قول يقال لقائله إنه صـادق أو كاذب، وهي شـرطية إن انحلت إلى قضـيتين بعد حذف الرابط، وإلا فحملية.

فالشرطية إما متصلة، وهي التي يحكم فيها بصدق قضية أو لاصدقها على تقدير أخرى، كقولنا إن كان هذا إنسـانا فهو حيوان، وليس إن كان هذا إنسـانا فهو جماد، وإما منفصلة، وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين في الصدق والكذب معا، وتسـمى حقيقية [موجبة][٤] كقولنا هـذا العدد إما زوج أو فرد، أو بنفيه [وتسمى حقيقية سالبة][٥]، كقولنا ليس هذا إما أن يكون حيوانا أو أسود، أو في الصدق فقط، وتسمى مانعة الجمع كقولنا هذا إما إنسان أو فرس، أو في الكذب فقط، وتسمى مانعة الخلو كقولنا زيد إما أن يكون في البحر أو لا يغرق.

---

(١) في الأصل: (وهو)، والمثبت من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

(٢) في الأصل: الاحتراز به، وبه محذوفة في المتن الذي مع شرح الطلنبي

(٣) هكذا في الأصل، وفي مطبوعة شرح الطلنبي جُعلتْ هذه الكلمة من الشرح، ويدل عليه قول اللكنوي في حاشيته عليه: قوله: وأقسامها. لو عمَّمَ القضايا كما يُشعِر به الجمع أو ما يتعلق بها لما احتاج إلى تقديره.اهـ وناقشه عبيد القندهاري ثم قال: فلذا زاد لفظ الأقسام تدبر.اه

(٤) زيادة من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

(٥) زيادة من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

فالحملية يتحقق بأجزاء ثلاثة: موضوع -أعني: محكوما عليه- ومحمول -أعني: محكوما به- ونسبة بينهما [وتسمى نسبة حكمية][١]، واللفظ الدال عليها يسمى رابطة كهو في زيد هو عالم، وتسمى حينئذ ثلاثية، وقد تحذف الرابطة في بعض اللغات وتسمى [حينئذ][٢] ثنائية كزيد عالم.

وهي موجبة إن صح أن يقال: إن الموضوع محمول، كقولنا الإنسان حيوان، وسالبة إن صح أن يقال: إن الموضوع ليس بمحمول، كقولنا الإنسان ليس بحجر.

فموضوعها إن كان شخصا معينا سميت مخصوصة وشخصية، وإن كان كليا فإن بين فيها مقدار أفراد الموضوع سميت محصورة ومسورة، واللفظ الدال عليه يسمى سورا، وهي إما موجبة كلية، وسورها (كل) كقولنا: كل نار حارة، أو سالبة كلية وسورها (لا شيء) و(لا واحد) كقولنا: لا شيء ولا واحد من الناس بجماد، أو موجبة جزئية، وسورها (بعض) و(واحد) كقولنا: بعض الحيوان أو واحد منه إنسان، وسالبة جزئية، وسورها (ليس كل) و(ليس بعض) و(بعض ليس).

وإن لم يبين فإن لم تصلح [القضية][٣] لأن تقصد بها[٤] كلية وجزئية سميت طبيعية، وإلا فمهملة، كقولنا: الحيوان جنس، والإنسان لفي خُسْر، والمهملة في قوة الجزئية؛ إذ متى صدق الإنسان لفي خُسْر، صدق بعض الإنسان لفي خُسْر، وبالعكس.

---

(١) زيادة من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

(٢) زيادة من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

(٣) زيادة من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

(٤) في الأصل: به، والمثبت من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

فصــــل في العدول والتحصـــيل: حرف الســـلب إن كان جزءًا من الموضـــوع [فقط][(١)]، كقولنا: اللاحي جماد، أو من المحمول [فقط][(٢)]، كقولنا: الجماد لاحي، أو منهما كقولنا: اللاحي لاعالم، سميت معدولة، موجبة كانت أو ســـالبة، وإن لم يكن جزءًا لشيء منهما سميت محصلة إن كانت موجبة، وبسيطة إن كانت سالبة، والاعتبار بالإيجاب والسلب بالنسبة لا بطرفيها، فإن (كل ما ليس بحي فهو لاعالم) موجبة مع أن طرفيها عدميان، و(لا شـــيء من المتحرك بســـاكن) ســـالبة مع أن طرفيها وجوديان.

والفرق بين البســـيطة والموجبة المعدولة المحمول في اللفظ، أما في الثلاثية فبأنها موجبة [معدولة][(٣)] إن قُدِّمَتْ الرابطةُ على حرف السلب، و[سالبة][(٤)] بسيطة إن أُخِّرَتْ عنها، وأما في الثنائية فبالنية، أو بالاصـطلاح على تخصـيص لفظ غير أولا بالإيجاب المعدول، ولفظ ليس بالسلب البسيط، أو بالعكس.

فصــل في القضـايا الموجهة التي جرى الاصـطلاح بالبحث عنها ثلاث عشـرة، بسيطة ومركبة:

أ-أما البسائط -وهي التي حقيقتها إيجاب فقط أو سلب فقط- فستة:

١-الضـرورية المطلقة، وهي التي يحكم فيها بضـرورة ثبوت المحمول للموضـوع أو ســلبه عنه ما دام ذات الموضــوع موجودا، كقولنا: بالضــرورة كل إنســان حيوان، وبالضرورة لا شيء من الإنسان بحجر.

---

(١) زيادة من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

(٢) زيادة من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

(٣) زيادة من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

(٤) زيادة من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

٢-الدائمة المطلقة، وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ما دام ذاته موجودا، وقد مر مثالها إيجابا وسلبا.

٣-المشروطة العامة، وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع، كقولنا: بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا، وبالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا.

٤-العرفية العامة، وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصفه، ومر مثالها إيجابا وسلبا.

٥-المطلقة العامة، وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل، كقولنا: بالإطلاق العام كل إنسان متنفس، و[به][١] لا شيء من الإنسان بمتنفس.

٦-الممكنة العامة، وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة [المطلقة][٢] عن الجانب المخالف [للحكم][٣]، كقولنا: بالإمكان العام كل نار حارة، وبه لا شيء من الحار ببارد.

ب-والمركبة -وهي التي حقيقتها يتركب من قضيتين مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية، معتبرا إيجابها وسلبها بالقضية الأولى- فسبع:

١-المشروطة الخاصة، وهي المشروطة العامة مع اللادوام بحسب الذات، واللادوام عبارة عن مطلقة عامة، فالمشروطة الخاصة إن كانت موجبة كقولنا: بالضرورة

---

(١) زيادة من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

(٢) زيادة من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

(٣) زيادة من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

[كل][1] كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما، فـ[تركيبها][2] من موجبة مشروطة عامة، وسالبة مطلقة عامة، وإن كانت سالبة كقولنا: بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائما، فمن سالبة مشروطة عامة، وموجبة مطلقة عامة.

٢-العرفية الخاصة، وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات، وهي إن كانت موجبة فتركيبها من موجبة عرفية عامة، وسالبة مطلقة عامة، وإن كانت سالبة فتركيبها من سالبة عرفية عامة، وموجبة مطلقة عامة، ومثالها قد مر.

٣-الوجودية اللاضرورية، وهي المطلقة العامة مع قيد اللاضرورة بحسب الذات، واللاضرورة عبارة عن ممكنة عامة، فالوجودية اللاضرورية إن كانت موجبة كقولنا: كل إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة، فمن موجبة مطلقة عامة، وسالبة ممكنة عامة، وإن كانت سالبة كقولنا: لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة، فمن سالبة مطلقة عامة، وموجبة ممكنة عامة.

٤-الوجودية اللادائمة، وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات، وهي سواء كانت موجبة أو سالبة فمن مطلقتين عامتين، إحداهما موجبة، والأخرى سالبة، ومثالها ما مر.

٥-الوقتية، وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيدًا باللادوام بحسب الذات، وهي إن كانت موجبة كقولنا: بالضرورة كل قمر منخسف وقتَ حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائما، فمن موجبة وقتية مطلقة، وسالبة مطلقة عامة، وإن كانت سالبة

(١) زيادة من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

(٢) زيادة من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

كقولنا: بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقتَ التربيع لا دائما، فمن سالبة وقتية مطلقة، وموجبة مطلقة عامة.

٦-المنتشرة، وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع مع قيد اللادوام بحسب الذات، وهي إن كانت موجبة كقولنا: بالضرورة كل إنسان متنفس في وقتٍ ما لا دائما، فمن موجبة منتشرة مطلقة، وسالبة مطلقة عامة، وإن كانت سالبة كقولنا: بالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفس في وقتٍ ما لا دائما، فمن سالبة منتشرة [مطلقة][1]، وموجبة مطلقة عامة.

٧-الممكنة الخاصة، وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعًا، [وهي][2] سواءٌ كانت موجبة كقولنا: بالإمكان الخاص كل إنسان كاتب، أو سالبة كقولنا: بالإمكان الخاص لا شيء من الإنسان بكاتب، فمن ممكنتين عامتين موجبة وسالبة.

فصل في الشرطية: الجزء الأول فيها[3] يُسمَّى مقدِّمًا، والثاني تاليًا، وهي:

أ-متصلة:

١-لزومية إن كان صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدِّم لزومًا.

٢-واتفاقية إن كان ذلك بمجرد الاتفاق كقولنا: إن كان الإنسان ناطقًا فالحمار ناهق.

---

(١) زيادة من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

(٢) زيادة من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

(٣) في المتن الذي مع شرح الطلنبي: منها.

ب-ومنفصلة:

١-حقيقية إن حكم فيها بالتنافي بين جزئيها في الصـــدق والكذب معًا كقولنا: العدد إما زوج أو فرد.

٢-ومانعة الجمع إن حكم فيها بالتنافي بين جزئيها في الصـــدق فقط كقولنا: هذا الشيء إما شجر أو حجر.

٣-ومانعة الخلو إن حكم فيها بالتنافي بينهما في الكذب فقط كقولنا: إما أن يكون زيد في البحر أو لا يغرق.

وسالبة(١) كل واحدةٍ(٢) من هذه القضايا برفعِ ما حُكِمَ به في موجبتها(٣).

اعلم أن كلية الشـرطية أن يكون التالي لازمًا أو معاندًا للمقدِّم على جميع التقادير التي لا تنافي مقدمية المقدِّم، وجزئيتها أن يكون كذلك على بعض هذه التقادير، وخصوصيتها أن يكون كذلك على وضعٍ معينٍ، وإهمالها بإهمال الأوضاع.

فسـور الموجبة الكلية في الشـرطية المتصـلة (كلما) و(مهما) و(حيثما) ونحوُه(٤)، وسور الموجبة الكلية المنفصلة (دائمًا)، والسـالبةِ الكليةِ فيهما (ليس البتة)، والموجبةِ الجزئيةِ [فيهما](٥) (قد يكون)، والسالبةِ الجزئيةِ [فيهما](٦) (قد لا يكون) وبإدخال السـلب على سـور الإيجاب الكلي، وإهمالُها بلفظ (لو) و(إن) و(إذا) في المتصـلة، و(إما) و(أو) في المنفصلة.

---

(١) في الأصل: فسالبة، والمثبت من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

(٢) في الأصل: واحد، والمثبت من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

(٣) في المتن الذي مع شرح الطلنبي: موجباتها.

(٤) في المتن الذي مع شرح الطلنبي: كلما ومهما ومتى.

(٥) زيادة من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

(٦) زيادة من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

فصل في التناقض: وهو اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن يكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة، ولا يتحقق بين القضيتين إلا باتحاد النسبة الحُكمية بينهما.

فصل في العكس المستوي: وهو عبارة عن جعل أحدِ طرفَيِ القضية مكانَ الآخر مع بقاء الصدق والكيفية، فأما الكمية فلا تبقى في الموجِبات؛ لأنها لا تنعكس كلية؛ لاحتمال كون المحمول أعمَّ من الموضوع كقولنا: كل إنسان حيوان، فلا تنعكس كلية؛ لكذب قولنا: كل حيوان إنسان، وأما السالبة[١] فتنعكس كلية كقولنا: لا شيء من الإنسان بحجر؛ لأنه يصدق لا شيء من الحجر بإنسان كلية.

فصل في عكس النقيض: وهو عبارة عند المتقدمين عن تبديل كلٍّ من طرفي القضية بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف [بحاله][٢]، كما يقال في (كل إنسان حيوان): كل لاحيوان لاإنسان، وعند المتأخرين عبارة عن جعل نقيضِ [الجزءِ][٣] الثانيِ الجزءَ الأولَ وعينِ الأولِ الثانيَ مع مخالفة الأصل في الكيف وموافقته في الصدق، كما يقال في (كل إنسان حيوان): لا شيء مما ليس بحيوان بإنسان، والفرق بينهما يعرف في المطولات.

فصل في [تعريف][٤] القياس [وتقسيمه][٥]: وهو قول مؤلف من قضايا متى سُلِّمَتْ لَزِمَ عنه لذاته قولٌ آخرُ، وهو:

(١) في المتن الذي مع شرح الطلنبي: بخلاف السوالب لأنها تنعكس...الخ

(٢) زيادة من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

(٣) زيادة من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

(٤) زيادة من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

(٥) زيادة من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

١-استثنائيٌ إن كان عينُ النتيجةِ أو نقيضُها مذكورةً فيه بالفعل كقولنا: كلما كانت الشـــمس طالعة فالنهار موجود، لكنَّها طالعةٌ فالنهارُ موجود، فالنتيجة -وهي فالنهار موجود- مذكورةٌ بعينها فيه، ولو قلتَ: لكنَّه ليس بموجود، ينتج أنها ليست بطالعة، فنقيضها -وهو أنها طالعة- مذكورةٌ فيه [بالفعل](١).

٢-واقتراني إن لم يكن كذلك، كقولنا: كل إنســـان حيوان، وكل حيوان حســـاس، فكل إنسان حساس، فليست النتيجةُ ولا نقيضُها مذكورةً فيه بالفعل.

وإذا عرفتَ هذا فنقول(٢): إن موضوعَ النتيجة في الاقتراني يسمى أصغرَ ومحمولَها أكبرَ، والقضـــيةُ التي فيها الأصـــغرُ صـــغرى، والتي فيها الأكبرُ كبرى، والمكرَّرُ بين الأصغر والأكبر تسمى حدًا أوسطَ، والهيئةُ الحاصلةُ من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدَّين الآخَرَين يسمى شكلًا، وهي أربعة:

١-لأن الحد الأوسط إن كان محمولًا في الصغرى وموضوعًا في الكبرى، كقولنا: كل جسم مؤلفٌ، وكل مؤلفٍ حادثٌ، فهو الأول.

٢-وإن كان على العكس كقولنا: كل إنســـان ناطق، وكل ضـــاحك إنســـان، فهو الرابع.

٣-وإن كان محمولًا فيهما كقولنا: كل ناطق إنســـان ولا شـــيء من الحجر بإنســـان فهو الثاني.

٤-وإن كان موضــوعًا فيهما كقولنا: كل إنســـان ناطق وكل إنســـان ضـــاحك فهو الثالث.

---

(١) زيادة من المتن الذي مع شرح الطلنبي.

(٢) في المتن الذي مع شرح الطلنبي: فاعلم أن...الخ

وأما(١) الشكل الأول فشرطه إيجاب الصغرى وكلية الكبرى وأما الثاني فشرطه اختلاف مقدمتيه بالكيفية وكلية الكبرى وأما الثالث فشرطه موجبية الصغرى وكلية إحداهما وأما الرابع فغير محتاج إليه لعدم وقوعه في الاستعمال لأنه غير بينِ [الإنتاج](٢).

فصل في الاستقراء: وهو:

١-تامٌّ إن استُدِلَّ بجميع الجزئيات وحُكِمَ على الكلِّ، وهو قليل الاستعمال.

٢-وناقصٌ إذا استُدِلَّ بأكثر الجزئيات وحُكِمَ على الكلِّ، كقولنا: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ؛ لأن الإنسانَ والبهائمَ والسباعَ كذلك، وهو لا يفيد اليقين؛ لاحتمال ألا يكون الكلُّ بهذه الصفة كالتمساح.

فصل في التمثيل، وهو أن يُستَدلَّ بجزئيٍّ على جزئيٍّ آخرَ لمشاركتهما في كلي مؤثر في الحكم، ويسمى في عُرْفِ الفقهاء قياسًا، كقولنا: العالم مؤلفٌ، فيكون حادثًا كالبيت.

فصل في البرهان: وهو:

١-إما لِمِّيٌّ، وهو الذي يكون الحد الأوسط فيه علةً للنسبة في الذهن والخارج، كقولنا: هذا متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم، فهذا محموم.

٢-وإِنِّيٌّ، وهو الذي يكون الحد الأوسط فيه علةً للنسبة في الذهن فقط، كقولنا: هذا محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط، فهذا متعفن الأخلاط.

---

(١) في المتن الذي مع شرح الطلنبي بدون واو.

(٢) زيادة من المتن الذي مع شرح الطلنبي.